تشكيل لجنة الانتخابات من القضاء

هو الحل

• تشكيل لجنة الانتخابات من القضاء بات وشيكاً.. والتعديلات على قانون الانتخابات يتوقع أن تتم قريباً.

والمؤتمر الشعبي العام يدعم هذا التوجه بناءً على اتفاقات سياسية، واذا كانت احزاب المشترك قد نكثت باتفاق المبادئ وتفتعل اليوم أزمة حول تشكيل لجنة الانتخابات فإن هدفها من كل ذلك هو ايجاد فراغ لمؤسسة دستورية، ومحاولة اعاقة تشكيل لجنة الانتخابات بهدف تأجيل الانتخابات القادمة.. وهذا ما يدركه المؤتمر ولن يسمح به أبداً.

وحول أهمية تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة «الميثاق» التقت بأعضاء في مجلس النواب وقيادات منظمات المجتمع المدني..

استطلاع/ فائز البخاري

وفي البدء تحدث الأخ نبيل صادق باشا –عضو مجلس النواب بقوله:

– موضوع اللجنة العليا للانتخابات وما يطرح الآن حول قضية تشكيلها من القضاة أو من غيرهم –نحن حقيقة نقول: ليس المهم من يكون على رأس هذه المؤسسة، أهم شيء لدينا هو: كيف تعمل هذه المؤسسة؟.. وبغض النظر عن الثغرات التي يمكن أن تحدث فنحن نريد أن ننقل القضية من الاجتهادات الشخصية الى اطار قضية العمل المؤسسي بغض النظر عن الفئة أو الجهة التي ستتكون منها هذه المؤسسة المهمة.

اذا كان في مرحلة من المراحل لم نقبل أي نقد للجنة العليا للانتخابات فإن ذلك يأتي أو ينبني على أن هذه اللجنة لم تكن محصورة في حزب معين، والأحزاب كانت في كل الأمور هي التي تدير العملية الانتخابية، بمعنى أن الكل شركاء في ادارة العملية الانتخابية، وبالتالي لا يجب التركيز عليها من هذه الجهة، وإنما يجب التركيز على التشريعات اللازمة، وعلى مشروع أن تقوى هذه اللجنة كعمل مؤسسي طالما والأحزاب كما قلت هي التي تدير نفسها داخل هذه اللجنة.

هناك أنظمة عدة في مختلف الدول بالنسبة لادارة العملية الانتخابية، فهناك دولة تدير العملية الانتخابية فيها وزارة الداخلية، ودول لديها لجنة محايدة، وفي بعض الدول لجنة مشكلة من كافة الأحزاب، والبعض الآخر من الدول تشكل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، فيكون القضاء فيها هو المشرف على العملية الانتخابية برمتها.

أنا أقول إنه لكل نمط من هذه الأنماط مميزاته وعيوبه ولا نستطيع أن نجزم مطلقاً على أن هذا هو الذي يصلح وذاك لا يصلح، وإنما الواجب أن نقيم الكل وفقاً لمعطيات الانتخابات التي تمت لدينا وهي ثلاث دورات برلمانية، ودرتان محليتان، ودورتان رئاسيتان، ووفقاً لتلك المعطيات يتم اختيار النمط الأنسب.

□ من جانبه تحدث الأخ سنان العجي –عضو مجلس النواب – رئيس جمعية الفردوس الاجتماعية قائلاً:

– أتمنى أن تكون اللجنة العليا للانتخابات محايدة فعلاً.. لو قلنا ان تكون من الأحزاب فيجب أن يتم تمثيل كل حزب فيها حسب ثقله في الميدان، ولكن هذا كما لاحظت في الفترة السابقة وآخر مرة عند تشكيل لجان الانتخابات الرئاسية والمحلية العام الماضي– حيث حدثت اشكاليات عدة لعدم اقتناع الأحزاب بحصصهم التي تتناسب وحجمهم في الساحة، وهو ما دفع المؤتمر الشعبي العام الى التنازل عن كثير من حصصه لبقية الأحزاب، ورغم ذلك وجدنا وسمعنا من يشكك بنزاهة اللجنة العليا للانتخابات.

وبالتالي حتى لو تم تشكيل اللجنة من القضاة ومنظمات المجتمع المدني فإن الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك لا يقتنعون «هل امتلأت يا جهنم.. وتقول هل من مزيد»؟!

ونحن حقيقة في حيرة من الأمر أمام تعنت هذه الأحزاب، حتى لو شُكلت اللجنة من القضاة سيقولون وهم يقولون الآن فعلاً: إن القضاة محسوبون على الحزب الحاكم، رغم أنهم موقنون أن كلامهم هذا غير صحيح، وأن القضاء مستقل ونزيه، وهو ما يجب أن يدعو اليه الكل للحفاظ على نزاهة القضاء حتى يظل مرجعية الجميع.

وأنا أقول إني مع تشكيل اللجنة من القضاء لأنه الخيار الأفضل، أو من الأحزاب بشرط أن يأخذ كل واحد من الأحزاب حصته حسب ثقله في الساحة، وأما المنظمات المدنية فمعظمها غير مستقل وتتبع أحزاباً معينة، وهي تجير أنشطتها لصالح تلك الأحزاب، وهو ما يُعد خرقاً قانونياً لما أنبنت عليه، وبالتالي لا يمكن الوثوق بها لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات.. القضاء هو الحل ويجب عدم التشكيك فيه من قبل أي حزب.

□ الأخ عبدالله يحيى البكاري –من الجمعية الشعبية اليمنية الخيرية يقول:

– القضاء هو مرجع الجميع في كل الأمور، والأولى لكل الأحزاب أن يتم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من رجال القضاء، لأنهم محايدون ولا يخشون في الحق لومة لائم، وطوال الفترة السابقة أتحدى أي حزب أن يأتي بقضية أو حكم صدر في حق قضية انتخابية تحيز فيها القضاء لصالح حزب ما.

القضاء نزيه ومستقل، ومن يشكك في ذلك لاشك أنه يبني شكه على ما هو في نفسه من تحيز وتعصب.. القضاء كفيل أن يوقف كل حزب عند حده، وهو بما عرف عنه من الاستقلالية التامة لن يعطي أي حزب من الحصص أكثر مما يستحقه فعلاً على أرض الواقع، وهذا ما يخشاه اللقاء المشترك الذي يأخذ بفضل مرونة وتنازل المؤتمر الشعبي العام أكثر مما هو له، وبالتالي القضاة سيحرمونهم من هذا الهبر، ولذا نجدهم يرفضون تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة رغم قناعتهم الأكيدة بنزاهة واستقلالية القضاء.

□ المحامية آمال الدبعي تحدثت بدورها قائلة:

– تكوين اللجنة العليا للانتخابات أمر يهم الجميع، سواءً منظمات مجتمع مدني، أو أحزاباً، أو مواطنين مستقلين.. ونزاهة واستقلالية وحياد هذه اللجنة هو ما يريده كافة اليمنيين، ولهذا نحن بحاجة الآن وقبل كل شيء الى وضع أسس وضوابط قانونية تشارك في اعدادها مختلف القوى السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني، حتى يتم بعد ذلك السير أو النقاش وفق أهداف مرسومة سلفاً، وعبر منهجية ضوابط لا يختلف عليها اثنان.

عندها يمكننا أن نناقش ممن يفضل أن تتشكل اللجنة العليا للانتخابات، لأن الضوابط القانونية، ستضمن حياديتها بغض النظر عن المصدر الذي ستتشكل به هذه اللجنة.

وبرأيي ومن خلال ممارساتي المهنية في مجال القانون والحريات، واحتكاكي الدائم بالقضاء، أنه مهما يتعاطف القاضي في قضية لا يمكن له أن يميل كل الميل، لماذا؟ لأن النصوص الشرعية والقانونية تقيده، وبالتالي هو لا يسعه إلاّ الالتزام والتقيد بتلك النصوص والعمل بموجبها في كل أحكامه.

ولهذا أُشدد على الالتقاء والتحاور والتوافق على آلية عمل اللجنة أولاً، وبعد ذلك يتم تشكيلها مما سيتفق عليه الجميع، المهم الموافقة على الآلية.

ومن وجهة نظري اذا تم وضع آلية قانونية محددة ومحكمة لتسيير عمل اللجنة العليا للانتخابات، فإن افضل من سيعمل على تنفيذ ذلك بكل حيادية واستقلال تام هم القضاة الذين وعوا الشرع والقانون، وبالتالي هم أكثر الناس خشية من الله.

الباشا: تشكيل اللجنة يجب أن يتم وفق معطيات المراحل الانتخابية السابقة

البكاري: خوف المشترك من حرمانهم من «الهبر» يدفعهم لرفض تشكيل اللجنة من القضاء

الدبعي: أفضل من يدير الانتخابات بحيادية لجنة قضائية

نقابة المهن التربوية تدين دعاوى التمزق

□ دعت نقابة المهن التعليمية والتربوية في بيان نقابي كافة المعلمين اليمنيين الى نبذ دعاوى التمزق والتشرذم التي بدأت تلوح في الأفق.. محذرة إياهم من مغبة الانجرار خلف الدعاوى الخبيثة التي تتبناها نقابة المعلمين التي تتبع الحزب الظلامي –حسب وصف البيان– والتي تقوم بالمتاجرة بحقوق المعلمين لتحقيق مصالح سياسية وحزبية ضيقة.. ودعا البيان منتسبي النقابة الى المشاركة الايجابية الفاعلة في الدورة الانتخابية الحالية التي تم تدشينها مطلع هذا الأسبوع في عموم المحافظات، بكل شفافية وحياد، عبر صندوق الاقتراع السري.

القربي يُحذر المنظمات المدنية من الاستقواء بالخارج

□ دعا الدكتور أبوبكر القربي وزير الخارجية كافة منظمات المجتمع المدني الى التخلص من المخاوف لتكون قوة فاعلة تدعم توجهات الحكومة في الاصلاح والتنمية.. وحث في كلمته –التي ألقاها يوم السبت في افتتاح أعمال منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل الرابع بصنعاء– منظمات المجتمع المدني الى عدم الخلط بين السعي نحو تحقيق الحكم الرشيد وبين تصفية الحسابات السياسية التي تمثل المعوق الحقيقي لتحقيق الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومية.

وشدد في كلمته على ضرورة نبذ ظاهرة الاستقواء بالخارج التي تعمد اليها قلة قليلة من المنظمات المدنية وبعض الناشطين المدنيين، لما لذلك من أضرار على جهد ونجاح الأغلبية المدنية التي تنطلق بنشاطها نحو أهداف نبيلة.

وأكد على أن الحكومة تتفهم كافة التحديات والمعوقات التي تقف في وجه المنظمات المدنية في تأديتها لعملها، وأنهم سيعملون بكافة السبل لتذليل تلك الصعوبات بما يمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بواجبها على أتم وجه وبحيادية تامة.

وفاق تنسق جهودها خارجياً

□ أقامت منظمة وفاق للتأهيل الديمقراطي «وتد» حلقة نقاشية بالتنسيق مع ممثلة المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية بصنعاء رباب المضواحي، تم فيها تناول العديد من القضايا المتعلقة بجوانب الشراكة بين المعهد والمنظمة، الى جانب دور المنظمة في مجال دعم شراكة المرأة من خلال مبادرتها الوطنية لدعم تمثيلها في المجالس المنتخبة.

وقد تم في الحلقة –التي مثلها من جانب منظمة وفاق الأخ محسن الغشم رئيس المنظمة– استعراض تجربة «وتد» في مجال التأهيل والتثقيف الديمقراطي، ورؤية المنظمة لتحقيق شراكة فاعلة لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الاجتماعي والشعبي والوطني.

دعوة الرئيس والبيض و١٤أكتوبر

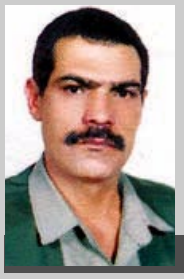

يحيى علي نوري

○ عندما نشرت صحيفة «١٤أكتوبر» اليومية الصادرة في عدن صورة للأخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة امين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي سابقاً وذلك بمناسبة احتفاء الصحيفة مع مختلف فعاليات شعبنا بالذكرى الاربعين للاستقلال الوطني، اتصل بي احد الزملاء متلهفاً قائلاً لي : هل قرأت اكتوبر..؟ وهل شاهدت صورة البيض المنشورة بالصحيفة وهو الى جانب فخامة الاخ الرئيس وهما يرفعان علم الوحدة علم الجمهورية اليمنية يوم الـ٢٢ من مايو؟

قلت له نعم.. قال لي ما رأيك؟ وهل «ودف» صاحبك ويقصد بصاحبي هنا الاستاذ القدير الصحافي المعروف احمد الحبيشي رئيس مجلس ادارة مؤسسة ١٤أكتوبر رئيس التحرير.. فقلت له مسارعاً «لم يودف» صاحبي وصاحبك احمد الحبيشي وانما استطاع من خلال مهنيته العالية وعمق قراءته للحدث السياسي اليمني وكذا قدرته على المواكبة لكافة التحولات التي يشهدها الوطن ان يكون الصحافي القادر بمهنية على مواكبة الحدث ولهذا فإنه عمد بثقة عالية الى نشر صورة البيض الى جانب صورة الاخ الرئيس وهي صورة لايمكن ان ينكر تفاصيلها شعبنا ولا تاريخه المعاصر ولاينكر أهمية الدور الذي لعبه الحزب الاشتراكي اليمني وبالذات خلال مرحلة البيض من أجل قيام الوحدة اليمنية في الـ٢٢ من مايو ٩٠م.

وبغض النظر عما قام به البيض بعد حرب صيف ٩٤م من اعلانه للانفصال والتراجع الخطير عن هدف الوحدة كإنجاز عظيم يتحقق لشعبنا في تاريخه المعاصر..

واسترسلت في حديثي مع زميلي عبر الهاتف قائلاً : ان الزميل الحبيشي لم يخترق بعمله هذا الدستور ولا القانون وانما اخترق باقتدار العقول المأزومة والمنغلقة غير القادرة على فهم طبيعة التحولات التي يشهدها الوطن على صعيد مسيرته الديمقراطية والتنموية..

وقلت لزميلي ايضاً بثقة عالية ان فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بل ورئيس كل فعاليات شعبنا المختلفة هو الاكثر سعادة وارتياحاً لما أقدمت عليه صحيفة اكتوبر.. ذلك ان الرئيس القائد – حفظه الله– يدرك تماماً ان التاريخ وبكل ماحملته فصوله من احداث ومآس وصراعات وتباينات هو تاريخ للامة تتزود من ايجابيّاته وسلبياته الكثير من الدروس، تستفيد منها متى ارادت ان تقتحم مجالاً جديداً من مجالات مستقبلها الافضل والاكثر رحابة على طريق الحضارة الانسانية.. وقلت محاولاً التخفيف من روعته مما اقدمت عليه اكتوبر مطمئناً إياه ان الرئيس علي عبدالله صالح وفي يوم الاستقلال في ذكراه الاربعين حرص كل الحرص وانطلاقاً من مسئوليته الوطنية والتاريخية على توجيه دعوة صادقة مفعمة بدلالاتها الوطنية لكل ابناء شعبنا ولكل كوادره وشخصياته التي تفضل الاستمرار في ممارسة المعارضة من خارج حدود الوطن ودعوتها الى العودة السريعة الى الوطن، وقلت له ايضاً ان هذه الدعوة المفتوحة تشمل ايضاً علي سالم البيض الذي لاشك سيسعد فخامة الاخ الرئيس بعودته الى الوطن اذا ما قرر البيض التعامل الايجابي مع هذه الدعوة.. واستقرأ من خلالها وبدقة متناهية الأبعاد والمدلولات التي تحاول هذه الدعوة الوصول اليها خدمة للحاضر والمستقبل اليمني.

ولاريب ان الحديث عن الغد اليمني بثقة متناهية وثيقة تستند الى رؤية ثاقبة لحاضر ومستقبل اليمن وهي رؤية فخامة الاخ الرئيس –حفظه الله– المستجيبة للمنطق والتاريخ ولمتطلبات واشتراطات ولوج اليمن الجديد الديمقراطي الموحد.. وأن هذه الثقة المتناهية التي شابت حديثي عن الغد اليمني وعن ادراكي العميق بأهمية وعظمة مدلولات دعوة الاخ الرئيس قد جعلتني اشعر –بثقة اكبر من اي وقت مضى –بأن زميلي قد استجاب بقوة لحديثي هذا عن عظمة التوجهات الحكيمة لفخامة الاخ الرئيس، وهي ثقة تعززت لديّ وستدفعه حتماً الى نشرها في اوساط كل مواطني شعبنا، وذلك أمر يدفعني هنا الى التأكيد على أهمية الدور المنوط بوسائل الاعلام المختلفة وعلى أهمية ما تقوم به هذه الاجهزة من خلال كافة جوانب عملها الاعلامي والصحفي من نشر للوعي في صفوف المواطنين بأهمية الحيثيات الراهنة للحاضر اليمني ومعطيات ومؤشرات مستقبله، ذلك ان الغد اليمني غدٌ يتطلب رؤية اكبر وحراكاً اعظم ويتطلب ايضاً عقليات قادرة على تجاوز منغصات الماضي وآلامه... ولكون زميلي قد عبر لي عن انضمامه الى موقف القيادة السياسية ودعوتها الوطنية فإنه قد طالبني بضرورة مواصلة العمل لدى الزملاء الآخرين من اعضاء الوسط الاعلامي على احداث المزيد من التهيئة والاعداد لبلورة دعوة الاخ الرئيس من خلال مختلف اشكال العمل الصحفي وحتى يتم التعامل المسئول معها.. وهي الدعوة التي نأمل ان تجد لدى المعارضين القابعين خارج حدود الوطن التفاعل المطلوب والوقوف المسئول من قبلهم امام مدلولاتها ومعانيها على الصعيد الوطني والانساني والحضاري، وفي ذلك اذاما حدث من قبل هؤلاء القابعين خارج حدود الوطن فإنهم سيشكلون اضافة جديدة تنضم باقتدار الى اشراقات الوطن اليمني ومسيرته الحافلة بالانجازات والمؤمنة بأهمية السير قدماً الى الامام تحقيقاً لآمال شعبنا..

وخلاصة هاهو الاخ القائد يقدم بدعوته للمعارضين في الخارج درساً وطنياً بليغاً لم نجد له مثيلاً في عالمنا الثالث، لكنه في حياتنا السياسية اليمنية ننظر له كأمر اعتيادي، كون فخامة الاخ الرئيس ومنذ توليه مسئولية قيادة الامة قد عودنا على العديد من المبادرات والدعوات المختلفة في مقاصدها واهدافها والتي تصب جميعها في بوتقة واحدة هي مصلحة الوطن العليا.